

كورونا يبدد آمال مصر في تنمية قطاع العقارات

تراجع أرباح الشركات بفعل تباطؤ المبيعات الأولية وإلغاء المعارض

بدأت جائحة كورونا أمال الحكومة المصرية في تعزيز الاستفادة من قطاع العقارات لتحريك الاقتصاد المنهك جراء الوباء. وضربت الأزمة الصحية نسق الأرباح بسبب تباطؤ المبيعات وإلغاء المعارض التي كانت مبرمة جراء الإغلاق رغم حرص السلطات على تسريع استئناف العمل في القطاع وتمويله.

والقاهرة - سجلت أكبر الشركات العقارية في مصر تراجعاً في الأرباح نتيجة لتقلص المبيعات رغم محاولة السلطات إعادة العمل بالطاقة القصوى في مشروعات التشييد والبناء لتحريك الاقتصاد غير أن تواصل الوباء أضعف السوق.

وأظهرت نتائج أكبر خمس شركات عقارية ببورصة مصر تراجع أرباحها المجمعة في الربع الثاني من السنة بنحو 31 في المئة في ظل تباطؤ المبيعات وسط تداعيات جائحة فيروس كورونا، لكن المحليين يتوقعون تعافي القطاع أواخر العام وفي العام المقبل.

وكانت الحكومة المصرية تعول على قطاع العقارات لوقف نزيف خسائر اقتصادها جراء تفشي فيروس كورونا، حيث أعلنت في مايو الماضي عن عودة العمل في التشييد والبناء والمشروعات القومية الكبرى بطاقة كبيرة.

وانتعش اقتصاد مصر في الأعوام الثلاثة الماضية بفضل تحسن ملحوظ في السياحة وزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج وبدء إنتاج حقول الغاز الطبيعي المكتشفة حديثاً.

ولكن مع بدء تفشي فيروس كورونا، توقفت السياحة وهوت أسعار الغاز وواجهت التحويلات خطر تراجع إيرادات النفط في دول الخليج العربي التي يعمل بها الكثير من المصريين.

وقال كريم فريد، المحلل المالي من برايم لاندال الأوراق المالية، "مما لا شك فيه أن كورونا تسبب في خمول سوق العقارات حيث ألغيت معارض العقارات وتم تعطيل خطط إطلاق مراحل جديدة من أجل تطبيق التباعد الاجتماعي".

وأضاف "عامل رئيسي في انخفاض المبيعات على أساس سنوي هو أن الفترة المقارنة كانت تشمل موجة مبيعات العاصمة الإدارية الجديدة".

ولا تشمل الشركات الخمس في العاصمة الإدارية الجديدة باستثناء طلعت مصطفى التي نزلت أرباحها 36 في المئة في الربع الثاني إلى 303.6 مليون جنيه، بينما زادت إيراداتها من النشاط العقاري 8.2 في المئة.

وكانت الشركة الوحيدة التي حققت نمواً في أرباح الربع الثاني هي إعمار مصر، بزيادة نحو 13 في المئة إلى 365.7 مليون جنيه.

وقال فريد "تداعيات كورونا تسببت في انخفاض معدل تسليم الوحدات مما تسبب في انخفاض ربحية الشركات إلى جانب ارتفاع معدل إلغاء التعاقدات والتأخر في دفع الأقساط".

وبلغت نسبة إلغاء التعاقدات في سوديك 13 في المئة بقيمة 130

مليون جنيه من المبيعات المتعاقد عليها.

ونسبت رويترز لطارق شكري رئيس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية، قوله "مبيعات العقارات في مصر تراجعت بين 30 و40 في المئة في النصف الأول من العام بسبب تداعيات فيروس كورونا ومخاوف الزبائن من شراء العقارات في ظل تفشي الفيروس".

وقال فريد "تداعيات كورونا تسببت في انخفاض معدل تسليم الوحدات مما تسبب في انخفاض ربحية الشركات إلى جانب ارتفاع معدل إلغاء التعاقدات والتأخر في دفع الأقساط".

وبلغت نسبة إلغاء التعاقدات في سوديك 13 في المئة بقيمة 130



طارق شكري
المبيعات تراجع
بسبب كورونا ومخاوف
الشراء

وبحسب بيانات الشركات، فقد بلغ إجمالي أرباح مجموعة طلعت مصطفى القابضة وبالم هيلز للتعمر وسوديك وإعمار مصر للتنمية ومدينة نصر للإسكان والتعمير 1.018 مليار جنيه (64.76 مليون دولار) في الربع الثاني، مقارنة مع 1.470 مليار قبل عام.

وكانت السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار "سوديك"، ثالث أكبر شركة عقارية ببورصة مصر، الأشد تضرراً من تداعيات فيروس كورونا المستجد وتباطؤ المبيعات، حيث هوت أرباحها نحو 77 في المئة إلى 40 مليون جنيه، بعدما هبطت نحو 83 في المئة في الربع الأول.

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".

وقالت نعمت شكري، رئيسة البحوث في بنك الاستثمار إنش.سي ومحللة القطاع العقاري، "فايروس كورونا أدى إلى تباطؤ المبيعات الأولية للمطورين وتأخر التسليمات مما أثر على المطورين العقاريين بصورة أكبر لأن تعافي القطاع كان مربوطاً بتعافي الاقتصاد".



في انتظار انطلاقة جديدة

أحجم عن تقديم أي مستهدفات للعام 2020.

وكان البنك المركزي المصري قد أعلن قائمة القطاعات ذات الأولوية للاستفادة من حزمة الإنقاذ التي رصدتها الحكومة لإنقاذ الاقتصاد والبالغ قيمتها 6.4 مليار دولار.

وراهنت القاهرة على قطاع العقارات كقاطرة لدفع عجلة الاقتصاد منذ تفشي وباء كورونا في البلاد، وأعلنت عن عودة القطاع للعمل بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط من إعلان حظر التجول الجزئي في منتصف مارس الماضي، إلا أنها لم تدرجه ضمن خطة الإنقاذ المالي اعتماداً على سيولته النقدية الكبيرة.

وتوقع فريد أن "تبدأ مبيعات العقارات في النشاط خلال الربع الرابع من 2020 بالتزامن مع انعقاد معرض سيتي سكيب في نوفمبر 2020 حيث يقوم المطورون بالإعلان عن مشاريع أو مراحل جديدة"، لكنه ربط ذلك بعدم حدوث موجة ثانية من جائحة كورونا.

وقالت نعمت شكري من إنش.سي "تحسنت المبيعات الأولية للمطورين العقاريين خلال نهاية يونيو وبداية يوليو لكن نتوقع أن يستغرق تعافي القطاع بعض الوقت. التعافي سيكون أكبر في 2021 عن 2020، ولذا نرى أن بعض المطورين العقاريين خفضوا المبيعات المستهدفة للعام 2020 والبعض

31 في المئة نسبة تراجع أرباح أكبر خمس شركات عقارية خلال الربع الثاني من العام الجاري

الثاني بين 10 و30 في المئة بعد خسائر وصلت في وقت سابق إلى ما بين 18 و48 في المئة.

ووفقاً لإبراهيم النمر من نعيم للوساطة في الأوراق المالية، فقد كان سهم مدينة نصر للإسكان الأسوأ أداءً وسهم إعمار مصر الأقل تراجعاً في الربع الثاني.

مليون جنيه من المبيعات المتعاقد عليها.

ونسبت رويترز لطارق شكري رئيس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية، قوله "مبيعات العقارات في مصر تراجعت بين 30 و40 في المئة في النصف الأول من العام بسبب تداعيات فيروس كورونا ومخاوف الزبائن من شراء العقارات في ظل تفشي الفيروس".

وقال فريد "تداعيات كورونا تسببت في انخفاض معدل تسليم الوحدات مما تسبب في انخفاض ربحية الشركات إلى جانب ارتفاع معدل إلغاء التعاقدات والتأخر في دفع الأقساط".

وبلغت نسبة إلغاء التعاقدات في سوديك 13 في المئة بقيمة 130

صندوق النقد العربي يضخ 1.3 مليار دولار لمواجهة تداعيات الوباء

معدلات النمو للاقتصاد العالمي خلال 2020 بنسبة 5 في المئة، وللاقتصادات المتقدمة بنسبة 8 في المئة، والدول النامية 3 في المئة".

وعربياً، يرى الصندوق أن تباطؤ مستويات الطلب العالمي على النفط في ظل استمرار وفرة المعروض، من شأنه أن يمارس ضغوطاً على الأسعار العالمية للنفط الأمر الذي سينعكس على اقتصادات دول المنطقة.

الصندوق قام بالاستجابة السريعة لاحتياجات الدول العربية، ووافق على طلبات الاقتراض

وحذر المسؤول الاقتصادي من الزيادة المتنامية في مستويات المديونية العالمية، التي بلغت حالياً 331 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من هشاشة أوضاع الأسواق المالية.

وتتمثل خطورة تزايد المديونية العالمية في الوقت الراهن، في الارتفاع غير المسبوق لمديونية القطاع العالمي وقطاع الشركات، وفي تراجع مستويات جودة الديون الخاصة.

ووصل إجمالي الدين العام للدول العربية إلى نحو 123 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بنهاية العام الماضي، بحسب صندوق النقد العربي.

الرياض - قال صندوق النقد العربي الاثنين إنه وفر موارد مالية بقيمة 1.3 مليار دولار للدول العربية، خلال النصف الأول من 2020، للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا.

جاء ذلك في كلمة المدير العام للصندوق عبدالرحمن الحميدي خلال افتتاح أعمال اجتماع الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الذي يعقد هذا العام عن بعد بسبب كورونا، وفق بيان للصندوق.

وقال الحميدي إن الصندوق قام بالاستجابة السريعة لاحتياجات الدول العربية في ظل الجائحة، ووافق على طلبات الاقتراض باقضى سرعة.

وأشار إلى توفير موارد مالية لعدد من الدول الأعضاء على شكل قروض جديدة، أو سحب على القروض القائمة، لمواجهة التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا ودعم جهود الإصلاح.

وتابع "الاقتصاد العالمي يواجه أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير، تأثراً بعدد من العوامل أهمها تداعيات الجائحة واستمرار تصاعد التوترات التجارية بين الاقتصادات المتقدمة، والمخاوف بشأن تداعيات الارتفاع الكبير في مستويات المديونية العامة".

وذكر أن الأمر أثر على الأنشطة في الاقتصادات المتقدمة والدول النامية على السواء، "ما انعكس في توقع انكماش

السعودية تبدأ خطط إصلاح الاقتصاد بخصخصة قطاع المطاحن

الكيانات التي تسبب الوباء، والذي كان من المفترض أن تنتهي العملية في الربع الأول من العام الحالي.

ويأتي إعلان الخطوة في تجانس مع استراتيجية الرياض للتحويل ورؤية 2030، التي أعلن عنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في أبريل 2016، لتنويع الاقتصاد وإعطاء نفس جديد للقطاع الخاص ليكون أحد أبرز محركات نمو البلاد مستقبلاً.

عملية خصخصة هي الأولى لمبيعات الأصول المملوكة للدولة ضمن خطط أوسع لإصلاح الاقتصاد

ومطاحن الحبوب المعروضة للبيع تخضع لسيطرة المؤسسة العامة للحبوب، وهي مشتري الحبوب الحكومي الوحيد بالملكة التي تعد بدورها من أكبر مستوردي القمح والشعير في العالم، وكانت السعودية قد كشفت منذ عامين عن خطط لتوليد إيرادات غير نفطية جديدة بمليارات الدولارات، في سياق برنامج الخصخصة، الذي ستعتمده في السنوات القليلة القادمة، تجسيدا لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بعيداً عن عوائد النفط.

واعتمد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي خطة تنفيذ "برنامج الخصيص" لبيع أصول تتراوح بين 35 مليار و40 مليار ريال (9-11 مليار دولار) بحلول 2020، وتوفير ما يصل إلى 12 ألف وظيفة جديدة.

للحبوب التي تعد واحدة من أكبر مستوردي القمح والشعير في العالم. وسبق وقالت المؤسسة لرويترز في يوليو إن الشركات التي تشتري مطاحن الدقيق ستكون قادرة على استيراد القمح مباشرة من الأسواق العالمية في تحرير أوسع لقطاع الحبوب بالملكة.

ودشنت السعودية رسمياً مرحلة خصخصة قطاع المطاحن بعد أن تمكن تحالفان خليجيان يضمّان مجموعة من الشركات السعودية والإماراتية من الاستحواذ على أول كيانين يعملان في هذا المجال على أن تستكمل العملية تدريجياً خلال الفترة المقبلة.

وأعلنت الحكومة في يوليو الماضي بيع شركتي مطاحن دقيق بقيمة إجمالية تبلغ 2.78 مليار ريال (740.5 مليون دولار). وشكّل إتمام بيع أول شركتين في قطاع المطاحن السعودية حينها فرصة جاذبة للاستثمار في أحد أكبر أسواق الدقيق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تتمتع بمعدلات نمو عالية للقطاع الخاص لتطوير القطاع والارتقاء بجودة منتجاته.

ويقول خبراء إن مؤسسة الحبوب، التي تعد أكبر مشتر للقمح والشعير في العالم، ستكون من بين الشركات الأولى التي تبيع أصولاً وستكون نموذجاً للمسار الذي قد يسلكه آخرون.

وتسعى المؤسسة إلى بيع أنشطة طحن الدقيق من خلال 4 كيانات تم تأسيسها خصيصاً من قبل صندوق الاستثمارات العامة في 2016، لهذا الغرض بينما تحتفظ بأنشطة أخرى. وبعد تأجيل عملية خصخصة تلك

السعودية تبدأ خطط إصلاح الاقتصاد بخصخصة قطاع المطاحن

بدأت السعودية تنفيذ خططها في خصخصة قطاع المطاحن لتخفيف الأعباء على الإنفاق العام وتعزيز الاستثمار في المجال ضمن خطوة طال انتظارها في سبيل إصلاح الاقتصاد.

الرياض - أعلنت المؤسسة العامة للحبوب بالسعودية الأحد بدء عملية تقديم العروض للمرحلة الثانية والأخيرة من خصخصة قطاع مطاحن الدقيق.

وتتبع المملكة كل مطاحن الدقيق في عملية خصخصة طال انتظارها وتمثل واحدة من أولى مبيعات الأصول المملوكة للدولة ضمن خطط أوسع لإصلاح الاقتصاد.

وجرى الانتهاء من الجزء الأول من خصخصة قطاع المطاحن في يوليو مع بيع شركتي مطاحن لمستثمرين سعوديين وخليجيين. وبعيداً عن الأحد

بدأت السعودية تنفيذ خططها في خصخصة قطاع المطاحن لتخفيف الأعباء على الإنفاق العام وتعزيز الاستثمار في المجال ضمن خطوة طال انتظارها في سبيل إصلاح الاقتصاد.

الرياض - أعلنت المؤسسة العامة للحبوب بالسعودية الأحد بدء عملية تقديم العروض للمرحلة الثانية والأخيرة من خصخصة قطاع مطاحن الدقيق.

وتتبع المملكة كل مطاحن الدقيق في عملية خصخصة طال انتظارها وتمثل واحدة من أولى مبيعات الأصول المملوكة للدولة ضمن خطط أوسع لإصلاح الاقتصاد.

وجرى الانتهاء من الجزء الأول من خصخصة قطاع المطاحن في يوليو مع بيع شركتي مطاحن لمستثمرين سعوديين وخليجيين. وبعيداً عن الأحد

بدأت السعودية تنفيذ خططها في خصخصة قطاع المطاحن لتخفيف الأعباء على الإنفاق العام وتعزيز الاستثمار في المجال ضمن خطوة طال انتظارها في سبيل إصلاح الاقتصاد.

سنايل ذهبية بسواعد سعودية

بدأت السعودية تنفيذ خططها في خصخصة قطاع المطاحن لتخفيف الأعباء على الإنفاق العام وتعزيز الاستثمار في المجال ضمن خطوة طال انتظارها في سبيل إصلاح الاقتصاد.

الرياض - أعلنت المؤسسة العامة للحبوب بالسعودية الأحد بدء عملية تقديم العروض للمرحلة الثانية والأخيرة من خصخصة قطاع مطاحن الدقيق.

وتتبع المملكة كل مطاحن الدقيق في عملية خصخصة طال انتظارها وتمثل واحدة من أولى مبيعات الأصول المملوكة للدولة ضمن خطط أوسع لإصلاح الاقتصاد.

وجرى الانتهاء من الجزء الأول من خصخصة قطاع المطاحن في يوليو مع بيع شركتي مطاحن لمستثمرين سعوديين وخليجيين. وبعيداً عن الأحد

بدأت السعودية تنفيذ خططها في خصخصة قطاع المطاحن لتخفيف الأعباء على الإنفاق العام وتعزيز الاستثمار في المجال ضمن خطوة طال انتظارها في سبيل إصلاح الاقتصاد.

سنايل ذهبية بسواعد سعودية



سنايل ذهبية بسواعد سعودية